

تاريخ القبول: 2019/09/16

تاريخ الإرسال: 2019/04/20

تاريخ النشر: 2020/01/08

أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر
- دراسة قياسية للفترة 1990/2018 باستخدام نموذج ARDL-
The impact of state support to the agricultural
sector on the labor market in Algeria
-An econometric study for the period 1990/2018
using ARDL-

طالب دكتوراه . زكريا جرفي

جامعة محمد خيضر بسكرة . مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

zakodjorfi@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين دعم الدولة للقطاع الفلاحي كمتغيرة مستقلة، وسوق العمل كمتغيرة تابعة خلال الفترة 1990-2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطنة *ARDL*، للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العمالة الكلية والمتغيرات المفسرة، وخلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، إضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن، وخلصنا إلى وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين العمالة الكلية والمتغيرات المفسرة.

كلمات مفتاحية: الدعم الفلاحي؛ سوق العمل؛ نموذج *ARDL***Abstract:**

This study aims at determining the short- and long-term relationship between the state support for the agricultural sector as an independent variable and the labor market as a dependent variable during the period 1990-2018 using the ARDL model to detect a long-term equilibrium relationship between total employment and explanatory variables, The standard study concluded that there was a long-term equilibrium relationship , In addition to the absence of the problem of self-correlation of the sequence of errors with the stability of estimations over time. We concluded that there is a positive correlation between the total employment and the explanatory variables.

Keywords: Agricultural Support - Labor Market - ARDL Model

Jel Classification Codes: Q14 ؛J43 ؛C50

مقدمة:

شهد سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات وحتى بداية الألفية الثالثة اختلالات مستمرة ومتزايدة تتسم بعرض أكبر من الطلب، أو أن الطلب لم يكن كافيا لامتصاص العرض، واستمر ذلك ولكن بنسب أقل خلال الفترة 2005-2018 التي اتسمت بمعدلات بطالة بين 10 و 12%، بسبب عدم القدرة على توفير مناصب شغل جديدة، والذي يرجع أساسا لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد.

وحرصا على التخفيف من الأعباء المذكورة، وكنتيجة لتحسن الوضعية المالية مع بداية القرن الواحد والعشرون، وباعتبار العمالة أحد عناصر الإنتاج الفلاحي قامت الدولة بدعم القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من الإصلاحات من أجل تحفيز هذه العمالة، وذلك من خلال سياسة مالية توسعية منذ سنة 2001، ممثلة في عدة برامج تنموية وقد تضمنت هذه البرامج الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة التي مست كل القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والهدف من هذا هو تنشيط الاقتصاد الوطني

ورفع معدلات النمو وبالتالي تحفيز سوق العمل بما يتماشى والأهداف المرجوة، ومنه يمكن طرح الاشكالية التالية:

- كـ ما مدى تأثير دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر؟
- فرضية الدراسة: رغم المدخلات المادية المعتبرة للقطاع الفلاحي إلا أن هناك محدودية في سوق العمل"
 - أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة في تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق التنمية الفلاحية والتي لن تحدث دون تطور حجم العمالة الفلاحية الأمر الذي يساعد على حل مشكلات سوق العمل ككل، وذلك من خلال التقدير الكمي لأثر الدعم الفلاحي على سوق العمل.
 - أهداف الدراسة: تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:
 - خصائص سوق العمل في الجزائر؛
 - مخصصات الدعم الفلاحي في الجزائر؛
 - محاولة بناء نموذج قياسي يحدد لنا طبيعة العلاقة التي تربط الدعم الفلاحي بسوق العمل في الجزائر.
 - منهجية الدراسة: سنعتمد على المنهج الكمي وباستخدام نموذج ARDL لقياس أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل خلال الفترة 1990-2018 باستخدام برنامج Eviews 10.
 - الدراسات السابقة: نجد أن مجمل الدراسات لا تخرج عن وجود تأثير لسياسة الإنفاق والدعم على المتغيرات الاقتصادية وانخفاض معدلات البطالة، الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية، والتي نورد بعضها فيما يلي:
- ◀ شلالى فارس "سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غ م في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2015-

2016، وتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة الخصائص الهيكلية لسوق العمل الجزائري وكذا اختلالاته، ويعتبر القطاع الفلاحي الأقل استيعابا لليد العاملة رغم الإمكانات المتاحة والبرامج المسطرة، واقترح ضرورة القيام بسياسة مالية توسعية تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في القطاعات الإنتاجية كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة، وذلك من أجل زيادة حقيقية في مناصب العمل.

◀ دراسة (2011) Zuzana Kristkova, Andrea Habrychova: وهي دراسة باستخدام نموذج التوازن العام لأثر الدعم الفلاحي على الاقتصاد الفلاحي في جمهورية التشيك، وخلصت الدراسة إلى أن الدعم يؤدي إلى تحفيز القيمة المضافة للفلاحة والقطاعات ذات الصلة، مع أثر إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى العمالة الكلية، وينسب ضئيلة جدا على العمالة الكلية.¹

◀ دراسة (2010) Enrique Blanco Armas, and all : وهي دراسة تأثير مختلف نفقات القطاع الفلاحي على النمو الفلاحي في اندونيسيا خلال الفترة 1976-2006 باستخدام السلاسل الزمنية وطريقة المربعات الصغرى في التقدير، فكانت النتيجة أن لنفقات الفلاحة والري أثرا إيجابيا على النمو الفلاحي والعمالة في حين أن النفقات في شكل إعانات للأسمدة كان لها تأثيرا عكسيا.²

أولا- سوق العمل:

يمثل سوق العمل المصدر الأساسي لأحد العناصر الرئيسية في العملية الانتاجية وهو عنصر العمل والتي من خلاله يمكن تحقيق أهداف المنظمات والقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال دراسة طبيعة هذا السوق وتحديد خصائصه والعوامل التي تؤثر عليه أي تؤثر في كلا جانبي العرض والطلب.

1- مفهوم سوق العمل: يعرف العمل بأنه مجهود إرادي عقلي أو بدني يتضمن التأثير على الأشياء مادية والغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، ويعرف أيضا من الناحية الاقتصادية على أنه جميع الجهود الجسمانية أو الذهنية التي يبذلها الإنسان العامل في العملية الإنتاجية، وبمعنى آخر كل مجهود إنساني ينشأ عنه زيادة في المنفعة الاقتصادية³؛ أما سوق العمل فهو المكان الذي يلتقي فيه الطالب والعارض للعمل، فطالبيه يتمثلون في كل الأفراد النشطين الذين لا يملكون عملا، وأيضا كل الأشخاص الذين يعملون ويتطلعون إلى فرصة عمل أفضل، أما عارضيه فنقصد بهم المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، أي كل من يوفر منصب عمل.⁴

كما تم تعريف سوق العمل بأنه المكان الذي يلتقي فيه العرض والممثل في الوظائف أو الأعمال الشاغرة التي يعرضها أصحاب العمل أو المنظمات أو القطاعات المختلفة، والطلب المتمثل في أولئك الذين يتطلعون إلى وظائف أو أعمال يلتحقون بها، ويستمر التفاعل بين هذين العاملين تحت شروط حرية العمل وحرية الإقامة وحرية الانتقال حتى يتحقق التوازن النهائي بينهما، ثم يتحدد من خلال هذا التوازن الثمن أو الأجر الخاص بوظيفة معينة، وقد يكون هذا المكان الممثل لسوق العمل الدولة كلها أو أحد مدنها أو جزء منها.⁵

2- خصائص سوق العمل: يتميز سوق العمل بمجموعة من الخصائص منها:⁶

- ارتباط خدمة العمل بالعامل أي لا يمكن فصلها وذلك يعني أن هذه الخدمة تؤجر ولا تباع؛

- أن الطلب على العمل هو مشتق من الطلب على السلع والخدمات الأخرى؛

- عدم القدرة على تخزين هذه السلعة؛

- يتحدد نتيجة النشاط في سوق العمل من خلال عدد من العناصر وهي: التشغيل، البطالة، الأجور، النمو السكاني؛

- اختلاف قدرة أصحاب جانبي العرض والطلب التفاوضية.

3-خصائص سوق العمل في الجزائر: من المظاهر التي أثرت على سوق العمل في الجزائر التطور الكبير في عدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي، مما زاد في اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل حيث زادت حصة الشباب البطالين بما فيهم الحاصلين على شهادات والذين يمثلون جزء معتبر من عرض العمل، بالإضافة إلى التخلي عن الدور الاجتماعي التي كانت تمارسه العديد من المؤسسات العمومية والمتمثل أساسا في الاحتفاظ بنسبة كبيرة من العمال يعملون في بطالة مقنعة.

❖ **ويتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:**

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل؛
- ضعف التنسيق بين القطاعات؛
- وجود فجوة بين الإنتاج والتعليم، فهناك بعض المؤهلات لا توفرها الجامعة، كما أن هناك تخصصات لا تجد فرص للعمل؛
- يركز التعليم على المعارف والمعلومات، ولا يركز على المهارات والسلوكيات؛
- في كثير من الأحيان العمالة الجديدة لا تستطيع التأقلم مع الأعمال نتيجة لتدهور التعليم والإنتاج.⁷
- ضعف الوساطة في سوق العمل لتقريب العرض من الطلب في مجال العمل؛
- صعوبة الحصول على القروض البنكية بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب عمل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب العمل؛

- ضعف الحركة الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).⁸
- عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا؛
- غياب الطالب الجامعي المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية.⁹

4-تطور معدلات التشغيل في الجزائر

من خلال الملحق رقم 01 نلاحظ أن متوسط العاملين خلال الفترة 2000-2018 تجاوز 10 مليون عامل بعدما كان لا يتجاوز 4 مليون نسمة خلال سنوات التسعينات أي بزيادة تفوق 100%، وارتفع عدد العمال من 5.7 مليون عامل سنة 2000 إلى 11.14 مليون عامل سنة 2018 أي بنسبة زيادة 94.69%، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج التنمية التي سطرت منذ بداية سنة 2001، أما معدلات التشغيل فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدما كانت لا تتجاوز 65% سنة 2000 أصبحت مستقرة في حدود 90% منذ سنتي 2006-2007، وهذا راجع للدعم المقدم لشتى القطاعات الاقتصادية، لكن للإشارة ثلث هذه المناصب مؤقتة ضمن برامج الإدماج والشبكة الاجتماعية، فحسب تقرير سنة 2018 نجد ما يفوق 3 مليون منصب شغل غير دائم (527 ألف منصب إدماج و100 ألف ضمن الشبكة الاجتماعية بالنسبة للذكور فقط) و4.18 مليون منصب شغل دائم و3.38 مليون منصب شغل خاص¹⁰.

ثانيا - سياسة دعم القطاع الفلاحي في الجزائر

سياسة الدعم الفلاحي بدأت بصورة صريحة مع التسعينات لإنقاذ القطاع الفلاحي من تبعات السياسة الاشتراكية وخلق محيط محفز للفلاحين للرفع من الإنتاج

وتحقيق الأمن الغذائي، وتشجيع المواطنين وخاصة سكان الريف على امتحان العمل الفلاحي، ومع انتعاش الاقتصاد الوطني بداية الالفية الجديدة تبنت الجزائر مخططات تنمية فلاحية وريفية، فكان دعم الاستثمار والعتاد الفلاحي الغالب على نفقات الدولة المخصصة للقطاع باستحواده على 60% من الدعم.¹¹

1- سياسة الدعم الفلاحي خلال الفترة 1990-1999

تميزت هذه المرحلة باتساع الاختلالات الاقتصادية الكلية وارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى نسبة 80% من الموارد المتأتية من الصادرات، ووصول نسبة العجز في الميزانية ما يقارب 8.7% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993، بسبب ارتفاع الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي كانت تمثل 5% من إجمالي الناتج المحلي، كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي، كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى:¹²

- تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج عام 1991، وربط دخول المنتجين بالإنتاج، والاعتماد على قواعد المنافسة التي تؤدي إلى الزيادة في مرونة عرض الإنتاج في الفترة الطويلة؛
- تحرير أغلب الأسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الأسعار وإلغاء معظم بنود الدعم، والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من 1994، مع العلم أن المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية، في حين بقيت الضوابط قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد غذائية أساسية وهي الدقيق والحليب ومنتجات الطاقة.

ومن خلال الملحق رقم 01 نلاحظ التطور المحسوس في كل من نفقات التجهيز الفلاحية والدعم الفلاحي، حيث نلاحظ أن الدعم الفلاحي ارتفع من 2.32 سنة 1990 إلى 20 مليار دج سنة 1998، أي مع نهاية إصلاحات المؤسسات المالية الدولية وحرص الدولة على التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية والأمنية وتشجيع السكان على البقاء في الريف، كما تجدر الإشارة إلى أنه في الفترة 1995-1998 ألغي الدعم الموجه للاستثمار، أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز الفلاحية أو ما يعرف بالاستثمار الفلاحي العمومي فهي الأخرى شهدت تطورا ملحوظا في المخصصات المالية التي ارتفعت من 9.03 سنة 1990 إلى 42.35 مليار دج سنة 1999 أي أنها ارتفعت بنسبة 370%، محاولة من الدولة تشجيع العمل الفلاحي وتطوير الإنتاج والرفع من معدلات النمو الفلاحي الذي ينعكس إيجابيا على الاكتفاء الذاتي.

2- سياسة الدعم الفلاحي بعد سنة 2000

مع بداية سنة 2000 ومع تحسن الوضع المالي والأمني للبلاد استخدمت آليات ووسائل عديدة للدعم، وكان القسط الأكبر من الإعانات المقدمة للقطاع الفلاحي موجهًا لدعم الاستثمار الفلاحي.

أ- مخصصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي:

استفاد القطاع الفلاحي من مخصصات مالية هامة ضمن البرامج التنموية المطبقة منذ سنة 2000 مع العلم أن حجم المبالغ المرصودة قد سجل ارتفاعا معتبرا مع توالي تنفيذ مختلف البرامج التنموية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-

2019

الوحدة: مليار دج/%

البرامج	2004-2001		2009-2005		2014-2010		2019-2015		المجموع	
	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ
القطاع الفلاحي	65.4	12.45	312	7.42	1000	4.71	1000	4.5	2400	4.95
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.57	21420	95.3	21420	95.5	45641.7	95
المجموع	525	100	4202.7	100	21412	100	22100	100	48041.7	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- مجلس الأمة، أفريل 2005، ص6-7. - بيان مجلس الوزراء، 24 ماي 2010. - مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. سبتمبر 2017.

من الجدول رقم 01 يتضح لنا أن مخصصات القطاع الفلاحي قد تجاوزت سقف 2400 مليار دج حتى سنة 2018، ونسبة لا تتجاوز 5% من إجمالي الإنفاق على الاستثمار العمومي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع القطاعات الأخرى، وسبب ذلك أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة وميادين متنوعة مع التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتجاوب بسرعة اكبر مع البرامج المنفذة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان، لكن اقتناع الحكومة بالدور الهام والإستراتيجي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية وسيادة الجزائر على المستوى الخارجي في حالة تحقيق الأمن الغذائي، لأن حجم الإنفاق الفلاحي في البرنامج الأخير تجاوز 1000 مليار دج بعدما كان لا يتعدى 100 مليار في البرنامج الأول.¹³

ب-تطور مخصصات السياسة التنموية الفلاحية خلال الفترة 2000-2018

من خلال الملحق رقم 01 نلاحظ التطور المحسوس في كل من نفقات التجهيز الفلاحية والدعم الفلاحي مقارنة بالفترة 1990-1999، حيث أن نفقات التجهيز في تطور مستمر منذ سنة 2000 أين وصلت 395 مليار دج سنة 2009 لتتخفص في السنوات الموالية وتصل إلى 151 مليار دج سنة 2017 وهذا يعود في الأساس لعدم نجاعة الاستثمارات الفلاحية من جهة ومسح ديون الفلاحين من جهة أخرى، كما نلاحظ تطور مخصصات الدعم المقدمة من قبل الصناديق حيث ارتفعت من 15 مليار دج سنة 2000 إلى 114 مليار دج سنة 2018، وسبب ارتفاع هذه المخصصات من سنة لأخرى هو حرص الدولة الجزائرية على حماية الفلاحين من الكوارث الطبيعية ودعم العمل الفلاحي، كما نلاحظ أنه بالرغم من انخفاض مخصصات نفقات التجهيز الفلاحي في السنوات الأخيرة إلا أن مخصصات الصناديق الخاصة ظلت في ارتفاع من أجل تحقيق أهداف البرامج الفلاحية التنموية التي بدأت مع الألفية الجديدة.

ثالثاً-نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين مستوى التشغيل ودعم الدول

للقطاع الفلاحي بواسطة نموذج ARDL:

1-تعريف النموذج

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل (Pesaran, et al (1997-2001، وبأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار¹⁴، وتتنوع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلومات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل¹⁵، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب النموذج على الشكل التالي:¹⁶

$$\Delta LEMP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LEMP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_2 \Delta LDEPa_{t-i} + \sum_{i=0}^m \beta_3 \Delta LSTa_{t-i} + \alpha_1 LEMP_{t-1} + \alpha_2 LDEPa_{t-1} + \alpha_3 LSTa_{t-1} + s_t$$

حيث:

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,q,m: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

β₀, β₁, β₂: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α₁, α₂: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ويعتمد اختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية

للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة،

بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع،

وتتلخص هذه المنهجية باتباع الخطوات التالية:¹⁷

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات.

2-بناء النموذج

النموذج هو تقديم أو عرض مبسط للوضعية المعقدة التي عادة تكون عليها

الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة

المدرسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها¹⁸، أي دراسة العلاقات التفسيرية بين

المتغيرات المستقلة والمتغيرة التابعة، وسنحاول من خلال دراستنا تفسير تغيرات

العمالة الكلية من خلال نفقات التجهيز الفلاحي (الدعم الكلي للقطاع الفلاحي) ودعم

الإنتاج والمنتجين (صناديق الدعم)، ومنه نفترض أن الصيغة اللوغاريتمية للنموذج من الشكل التالي:

$$LEMP_t = f(LDEPa_t, LSTa_t) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

LEMP: لوغاريتم العمالة الكلية؛

LDEPa: لوغاريتم نفقات التجهيز الفلاحي؛

LSTa: لوغاريتم الدعم الفلاحي؛

ولتقدير العلاقة (1) في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL**، والتي تمتاز بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة (0) أو الدرجة (1)، ومنه معادلة النموذج القاعدي هي على النحو التالي:

$$LEMP_t = b_0 + b_1 * LDEPa_t + b_2 * LSTa_t + \epsilon_t$$

3-إختبار جذر الوحدة

يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما (0) أو (1)، والجدول رقم 2 يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار **Phillips-Perron**، ووجدنا أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

جدول رقم 2: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول	
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
LEMP	I(1)	0.25 (0.97)	-2.49 (0.32)	3.21 (0.99)	-6.11 (0.00)	-6.13 (0.00)
LDEPa	I(1)	-1.84 (0.41)	-1.38 (0.96)	-1.30 (0.94)	-4.33 (0.00)	-6.15 (0.00)
LSTa	I(1)	-2.25 (0.19)	-3.75 (0.03)	0.77 (0.88)	-7.35 (0.00)	-7.11 (0.00)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات **Eviews 10**

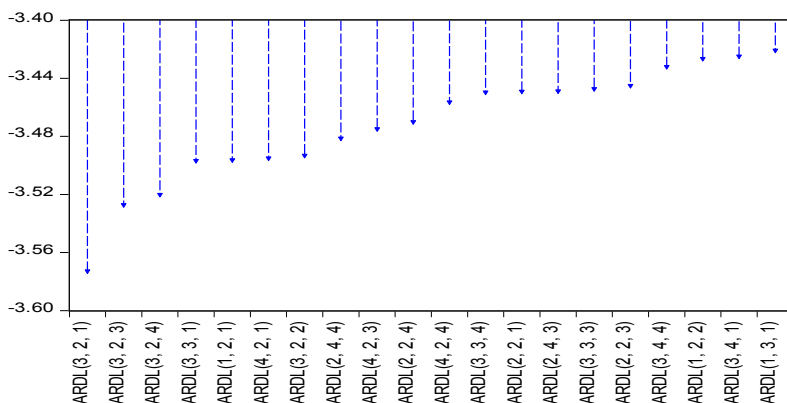
4-إختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (1,2,3)

هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 1: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات **Eviews 10**

5-إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يبين الجدول رقم 3 أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار

الحدود (Bounds Test) وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic**

أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض

فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني

ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين دعم القطاع الفلاحي والعمالة الكلية.

جدول رقم 3: نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.014458	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

6-تقدير معلمات نموذج الدراسة المقترح

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير

النموذج التالي:

جدول رقم 4: تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL

Dependent Variable: LEMP Method: ARDL Date: 03/18/19 Time: 08:35 Sample (adjusted): 1993 2018 Included observations: 26 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): LSTA LDEPA Fixed regressors: C Number of models evaluated: 100 Selected Model: ARDL(3, 2, 1) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LEMP(-1)	0.614473	0.162842	3.773438	0.0015
LEMP(-2)	0.236401	0.162387	1.455788	0.1637
LEMP(-3)	-0.253076	0.126273	-2.004197	0.0612
LSTA	0.045072	0.014421	3.125464	0.0062
LSTA(-1)	-0.012981	0.016900	-0.768119	0.4530
LSTA(-2)	0.038476	0.014278	2.694810	0.0153
LDEPA	-0.001991	0.030528	-0.065218	0.9488
LDEPA(-1)	0.080682	0.026636	3.029048	0.0076
C	3.004267	0.814430	3.688798	0.0018
R-squared	0.992833	Mean dependent var	8.908946	
Adjusted R-squared	0.989460	S.D. dependent var	0.347617	
S.E. of regression	0.035687	Akaike info criterion	-3.560625	
Sum squared resid	0.021651	Schwarz criterion	-3.125130	
Log likelihood	55.28813	Hannan-Quinn criter.	-3.435218	
F-statistic	294.3765	Durbin-Watson stat	1.666907	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من الجدول رقم 4، يقدر معامل التحديد بـ $R^2=99.28\%$ ، وهو مقبول

ويعبر على أن 99.28% من التغيرات الحاصلة في العمالة الاجمالية سببها

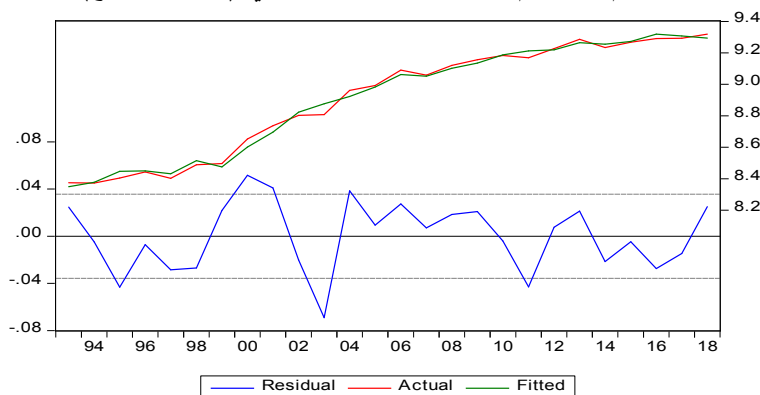
المتغيرات المفسرة، كما أن قيمة فيشر معنوية وأكبر من القيمة الجدولية مما يدل على أن النموذج له معنوية إحصائية.

7-إختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج $ARDL(3,2,1)$ في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

أ-جودة النموذج: من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 2: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)



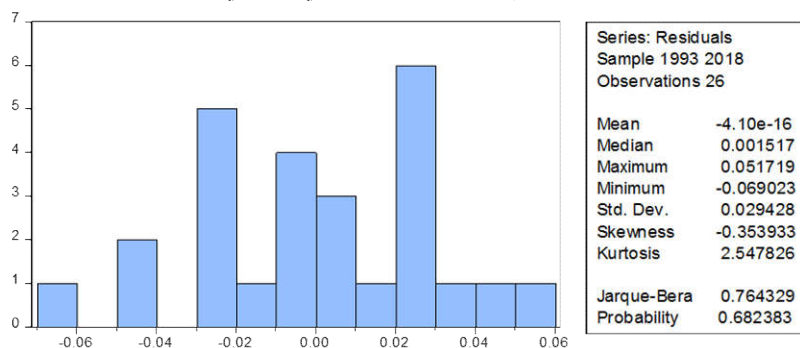
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات **Eviews 10**

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ب-التوزيع الطبيعي للبواقي: للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera، فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ($\alpha > 0.05$) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة $J-B=0.76$ أقل من

$\chi^2=5.99$ ، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

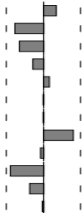
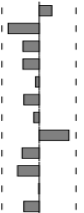
شكل رقم 3: التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

ج- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfrey) (correlation LM test)، كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم 5: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:					
F-statistic	2.438981	Prob. F(2,15)	0.1210		
Obs*R-squared	6.380282	Prob. Chi-Square(2)	0.0412		
Date: 03/18/19 Time: 10:11					
Sample: 1990 2018					
Included observations: 26					
Q-statistic probabilities adjusted for 3 dynamic regressors					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 0.138	0.138	0.5556	0.456
		2 -0.298	-0.323	3.2470	0.197
		3 -0.247	-0.168	5.1784	0.159
		4 -0.109	-0.165	5.5710	0.234
		5 0.063	-0.037	5.7097	0.335
		6 -0.004	-0.157	5.7102	0.456
		7 -0.007	-0.051	5.7120	0.574
		8 0.313	0.312	9.6667	0.289
		9 -0.030	-0.173	9.7061	0.375
		10 -0.350	-0.225	15.272	0.122
		11 -0.139	-0.003	16.215	0.133
		12 -0.011	-0.158	16.222	0.181

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات **Eviews 10**

من خلال الجدول رقم 5، نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

د-اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم 6: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.019677	Prob. F(8,17)	0.4581
Obs*R-squared	8.430629	Prob. Chi-Square(8)	0.3926
Scaled explained SS	2.789352	Prob. Chi-Square(8)	0.9469

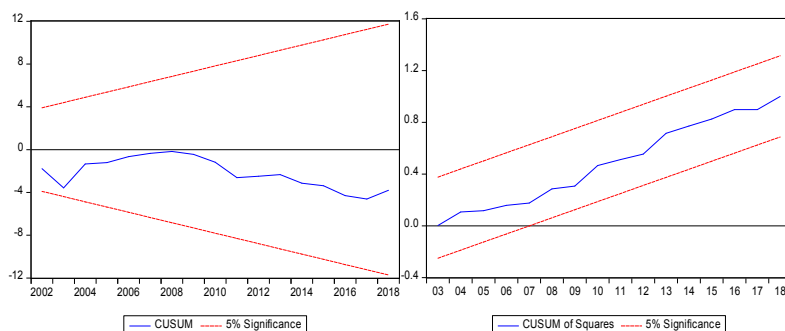
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات **Eviews 10**

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست

معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

هـ-اختبار الاستقرار: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات

هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم 4: نتائج اختبار إستقرارية النموذج**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات **Eviews 10**

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

8-تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل نقوم بتقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل كما هو موضح في الجدولين التاليين:

جدول رقم 7: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(LEMP) Selected Model: ARDL(3, 2, 1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 03/18/19 Time: 10:48 Sample: 1990 2018 Included observations: 26				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEMP(-1))	0.016676	0.101746	0.163898	0.8717
D(LEMP(-2))	0.253076	0.107615	2.351688	0.0310
D(LSTA)	0.045072	0.011169	4.035372	0.0009
D(LSTA(-1))	-0.038476	0.012062	-3.189947	0.0054
D(LDEPA)	-0.001991	0.021723	-0.091652	0.9280
CointEq(-1)*	-0.402203	0.070005	-5.745365	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

جدول رقم 8: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(LEMP) Selected Model: ARDL(3, 2, 1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 03/18/19 Time: 09:09 Sample: 1990 2018 Included observations: 26				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.004267	0.814430	3.688798	0.0018
LEMP(-1)*	-0.402203	0.112227	-3.583837	0.0023
LSTA(-1)	0.070567	0.022936	3.076629	0.0068
LDEPA(-1)	0.078691	0.027728	2.837927	0.0114
D(LEMP(-1))	0.016676	0.120809	0.138036	0.8918
D(LEMP(-2))	0.253076	0.126273	2.004197	0.0612
D(LSTA)	0.045072	0.014421	3.125464	0.0062
D(LSTA(-1))	-0.038476	0.014276	-2.694810	0.0153
D(LDEPA)	-0.001991	0.030528	-0.065218	0.9488
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSTA	0.175451	0.031074	5.646231	0.0000
LDEPA	0.195649	0.027380	7.145665	0.0000
C	7.469534	0.108435	68.88463	0.0000
EC = LEMP - (0.1755*LSTA + 0.1956*LDEPA + 7.4695)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

➤ يمكن توضيح العلاقة كما يلي:

علاقة الأجل الطويل: يوضح الجدول رقم 8 التأثير الإيجابي والمعنوي احصائيا لكل من نفقات التجهيز الفلاحي والدعم الفلاحي على العمالة الكلية في الأجل الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ كلما ارتفعت نفقات التجهيز ب 01% ارتفعت العمالة الكلية ب 0.19%، وكلما ارتفع الدعم الفلاحي ب 01% ارتفعت العمالة الفلاحية ب 0.17%، ما يعني أن المتغيرات المفسرة ذات تأثير معنوي لكنه ضعيف على العمالة الكلية في الاجل الطويل، وهو ما يمكن تفسيره بأن مخصصات القطاع الفلاحي لا تساهم بشكل كبير في زيادة حجم العمالة الكلية، أمر نلتزمه في الواقع أن القطاع الفلاحي لا يشغل أكثر من 10% في السنوات الأخيرة حسب تقارير ONS؛ أما قيمة معلمة المقدرة للحد الثابت فهي تشير إلى أنه عندما تكون المتغيرات المستقلة منعقدة فإن العمالة الكلية عند حدود 7.47، وذات دلالة إحصائية.

علاقة الأجل القصير: يوضح الجدول رقم 7 أن العمالة الكلية نفسر بنفقات التجهيز والدعم الفلاحي في الأجل القصير، ويتأثير موجب لنفقات التجهيز المبطأة بدرجتين وتأثير موجب للدعم الفلاحي، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، والملاحظ أيضا التأثير الضعيف لكليهما وخاصة الدعم على العمالة في الاجل القصير، والذي يمكن تفسيره في حالة الجزائر بسبب أن الدعم موجه للإنتاج أكثر من المنتجين.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين العمالة الكلية والمتغيرات المفسرة وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته $(CointEq(-1) = -0.40)$ ، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، أي أن 40.22% من العمالة

الكلية يمكن تصحيحها من فترة لأخرى، والاشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

خاتمة:

شهد سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات وحتى بداية الألفية الثالثة اختلالات مستمرة ومتزايدة تتسم بعرض أكبر من الطلب، أو أن الطلب لم يكن كافيا لامتصاص العرض، واستمر ذلك ولكن بنسب أقل خلال الفترة 2005-2018 التي اتسمت بمعدلات بطالة بين 10 و 12%، بسبب عدم القدرة على توفير مناصب شغل جديدة، والذي يرجع أساسا لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد، رغم محاولات الدولة لامتصاص البطالة من خلال دعم القطاعات المنتجة وخاصة القطاع الفلاحي الذي أصبحت تعول عليه الدولة في امتصاص الفائض من القوة العاملة؛ ومن الدراسة القياسية وباستخدام نموذج **ARDL** وجدنا أن العمالة الكلية استجابت للتغيرات الحاصلة في القطاع الفلاحي حيث أن هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المفسرة والعمالة الكلية، لكنها استجابة ضعيفة لم ترقى لمستوى الدعم والتمويل المقدم خاصة منذ سنة 2000، أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصرنته وتتبع قنوات صرف الأموال.

ملاحق:

ملحق رقم 1: السلاسل الزمنية الأصلية المشكلة للنموذج للفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دج/ألف عامل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نفقات التجهيز الفلاحية	9,02	9,8	11,5	18,24	22,16	23,2	28	28,51	36,02	42,35
الدعم الفلاحي	2,32	5,23	10,35	14,84	14,25	13,67	10,57	2,37	20,47	17,57
العمالة الكلية	4631	4865	4211	4333	4325	4465	4641	4459	4858	4898
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نفقات التجهيز الفلاحية	43,53	56,77	75,45	94,21	85,11	96,04	112,91	201,03	308,55	393,74
الدعم الفلاحي	15	23,86	48,07	49,6	55,26	43,89	53,27	21,91	17,67	29,95
العمالة الكلية	5726	6229	6653	6684	7798	8044	8869	8594	9146	9472
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
نفقات التجهيز الفلاحية	335,59	392,44	301,25	129,61	203,52	303,93	201,04	151,66	211,3	
الدعم الفلاحي	32,21	39,56	44,26	92,6	118,85	93,7	108,67	100,64	114,52	
العمالة الكلية	9735	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858	11148	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 1990-2018؛
- إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛
- الديوان الوطني للإحصائيات.

الهوامش والمراجع:

¹Zuzana Kristkova, Andrea Habrychova, **Modelling direct payments** to agriculture in a CGE Framework –analysis of the Czech Republic– . Agricultural Economics (AGRICECON), 2011.

²Enrique Blanco Armas, and all, Agriculture Public Spending and Growth –The Example of Indonesia–. Economic Premise, The World Bank, 2010.

³نبيل عمران موسى الخالدي، أحمد حسن غالي، العمالة المؤقتة وسوق العمل، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 3، العراق، 2016، ص 333.

⁴ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 57.

⁵عاشور عمر المسماري، تخطيط القوى العاملة والتعليم وسوق العمل، منشورات جامعة عمر المختار البيضاء، ليبيا، 2008، ص 152.

⁶ خالد حيدر عبد علي، دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في اقليم كردستان العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، العراق، 2011، ص 198.

⁷ حميد بوزيدة، مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر. ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، البحرين، أكتوبر 2010، ص 79.

⁸ فريدة شلوف، واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر: الأسباب والتحديات، الباحث الاجتماعي، العدد 13، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2017، ص 444.

⁹ عبد الغني كحلة، نحو مشروع موائمة بين عرض حاملي الشهادات الجامعية وطلب سوق التشغيل في الجزائر-دراسة حالة خريجي جامعة المدينة-، الملتقى الدولي حول: الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، يومي 4، 5 ديسمبر 2013، ص 7.

¹⁰ تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، 2018.

¹¹ علي هوارى مولاي، الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص 172.

¹² محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص 128.

¹³ نبيل بوفليح، طرشي محمد، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر. الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 23، 24 نوفمبر 2014، ص 10.

¹⁴ سي محمد كمال، اختبار منحني ل للتجارة الخارجية في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص 110.

- ¹⁵ مختاري فتيحة وبلحاج فراحي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990/2015-. مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 12، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص 11.
- ¹⁶ عميش عائشة، دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص 338.
- ¹⁷ بوالكور نور الدين، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزائر، 2018، ص 453.
- ¹⁸ مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 9.